محاولات لانجاح الحكم الذاتي

احتل المشروع الجديد الذي اقترحه وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، بشأن المناطق المحتلة، موقع الصدارة في أحداث الشهر المنصرم؛ حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذا المشروع وأبعاده وآفاق تطوره؛ وذلك بعد أن شرع شارون بالتمهيد لتنفيذ مشروعه الجديد، سواء من خلال عقد لقاءات استطلاعية مع شخصيات الضفة الغربية، أم من خلال اجراء تغييرات تنظيمية وادارية، على هيكلية الحكم العسكري، تساعد على تنفيذ مشروعه. ويقف على رأس هذه التغييرات،الدعم الذي حظيت به روابط القرى لتشكل بديلاً ادارياً وسياسياً للمؤسسات الوطنية.

مشروع شارون طبيعته وردود الفعل عليه:

بعد اصطدام المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي بالعقبة الفلسطينية، بدأت سلطات الاحتلال باتباع سياسة تسعى من ورائها الى ازالة العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع. وتتمثل البنود الرئيسية لهذه السياسة، في الأمور التالية: ١ ــ تغيير النهج المتبع في التعامل تجاه أهالي المناطق المحتلة؛ ٢ ــ اجراء تعديلات ادارية وتنظيمية ممهدة للمشروع؛ ٣ ــ دعم روابط القرى لمواجهة المؤسسات الوطنية.

فعلى الصعيد الأول، انطوى المشروع على اتباع نهج جديد يرمي الى استمالة أهالي المناطق المحتلة، وخلق حالة تأييد للمشروع، وذلك من خلال بعض الاجتهادات الشكلية التي تقلل من امكانية التصادم المباشر، بين سلطات الاحتلال وأهالي المناطق المحتلة، وبالتالي تُظهر الحكم العسكري بمظهر الطرف الذي لا يتدخل في شؤون السكان المحلية. ومن ضمن الاجراءات المعلنة: (أ) تخفيف الحواجز على الطرقات، والغاء العقوبات الجماعية؛ (ب) عدم اقتحام مؤسسات التعليم المختلفة؛ (ج) التقليل، قدر الامكان، من استفزازات الجنود للسكان، سواء على الحواجز، أو في حالات التفتيش (**هارتس**، ١٣/٩/١٩٨١).

الا أنه بالرغم من تشدق الحكم العسكري وادعائه بأنه قد باشر في النهج الجديد، فقد كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية زيف هذه الادعاءات، وأكدت أن طبيعة الاحتلال هي واحدة، بغض النظر عن الادعاءات اللفظية.

وأشارت وسائل الاعلام، بصورة غير مباشرة، الى أن مشروع شارون يخفي وراءه ثلاث خطوات متتالية ومتكاملة. الخطوة الأولى: تتلخص في تمهيد الأجواء المناسبة لتشجيع الحوار بين بعض الرموز الموصوفة «بالاعتدال» وبين سلطات الاحتلال، وذلك من خلال اعطائها الغطاء المناسب. وضمن هذه الخطوة، أبقى شارون الباب مفتوحاً أمام بعض الشخصيات للدخول في